بيان اليوم
الخميس
28 ماي 2015
العدد: 7535

يحتفل العالم يومي 10 و 11 مايو باليوم العالمي للطيور المهاجرة، للتركيز على الترابط بين قضايا حفظ الطيور المهاجرة، وتنمية المجتمعات المحلية، وسياحة الأحياء البرية حول العالم.
واحتفل العالم بهذا اليوم لأول مرة سنة 2006، كحملة توعية عن الطيور المهاجرة وذلك بناء على الاتفاقية الدولية لصون الطيور المائية المهاجرة (الأيوا)، ثم تطورت الحملة من مجرد زيادة الوعي العام إلى وضعها على الأجندة السنوية للاحتفالات العالمية بالبيئة والتنوع البيولوجي بإشراف الأمم المتحدة.

ملحق أسبوعي من إعداد: سميرة الشناوي

أسبوع بحريني أوروبي للبيئة

دشن المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي، الاثنين بالبحرين، أنشطة (مؤتمر الأسبوع البحريني الأوروبي للبيئة)، الذي ينظم بتعاون مع سفارات ألمانيا وإيطاليا وفرنسا لدى مملكة البحرين والمجلس الثقافي البريطاني، تحت رعاية المجلس الأعلى للبيئة.
ويتضمن برنامج المؤتمر أوراش عمل وندوات مفتوحة للجمهور، حول قضايا التنمية المستدامة في ظل التغير المناخي حول العالم، حيث يناقش خبراء من البحرين وأوروبا الإجراءات والتدابير التي من المطلوب اتخاذها من أجل تغيير الوضع المناخي الراهن.
كما تتطرق ندوات المؤتمر لمواضيع التكنولوجيا الحديثة وبحوث الطاقة المتجددة التي يمكنها أن تساهم في عملية التنمية المستدامة. وتطرح كذلك مقترحات حول عملية بناء القدرات، وتبادل الخبرات وتناقل المعرفة التكنولوجية بين مملكة البحرين والاتحاد الأوروبي.

عقوبات فرنسية على إهدار الطعام

بدأت فرنسا حملة للحد من إهدار الطعام عبر وضع تشريع جديد يحظر على المتاجر الكبرى التخلص من الطعام غير المبيع، ويعاقب المخالفين بغرامات مالية كبيرة، وقد يصل الأمر إلى السجن. ووفق التشريع الذي أقر الأسبوع الماضي في إطار قانون أشمل بشأن الطاقة والبيئة، يتعين على المتاجر التي تزيد مساحتها على 400 متر مربع توقيع عقود بحلول شهر يوليوز 2016 للتبرع بالطعام غير المبيع والصالح للاستهلاك إلى المؤسسات الخيرية أو لاستخدامه في إطعام الحيوانات أو كسماد زراعي. وتصل عقوبة مخالفة التشريع الجديد إلى السجن لمدة عامين وغرامة مالية تصل إلى 75 ألف يورو.
لكن "الاتحاد الفرنسي للتجارة والتوزيع" اعتبر أنه من الخطأ استهداف المتاجر الكبرى فقط، مشيرا إلى أنها تساهم بأقل من خمسة في المائة من إجمالي الطعام المهدور. وبحسب وزارة البيئة الفرنسية، فإن كل مواطن يتخلص سنوياً من 20 كيلوغراماً من الطعام، وهو ما تراوح كلفته الإجمالية بين 12 و20 بليون يورو.

تهريب الموارد الطبيعية يذكي الصراع في الكونغو

ما زالت التجارة غير المشروعة بالثروات الطبيعية تذكي النزاع بشكل متزايد في شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية، وفق تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب). كميات من الذهب والمعادن والأخشاب والفحم ومنتجات الأحياء البرية (مثل العاج وقرون الكركدن) تصل قيمتها إلى 1.3 بليون دولار سنوياً، يتم تهريبها إلى خارج منطقة النزاع والأماكن المجاورة.
ويقدر خبراء أن ما يصل إلى 30 في المائة من هذه التجارة غير المشروعة يذهب إلى شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تقع قواعدها خارج شرق الكونغو. ولا تحصل المجموعات المسلحة في الكونغو إلا على نحو 2 في المئة من الأرباح الصافية الناتجة عن التهريب غير المشروع، أي 13 مليون دولار في السنة. وثمة أدلة على أن عائدات هذه العمليات تمول ما لا يقل عن 25 مجموعة مسلحة تواصل زعزعة السلام والأمن في المنطقة.

نزاهة إدارة المياه

ورشة تدريبية بإفران لتعزيز دور المجتمع المدني والإعلام في مجال حوكمة الموارد

■ محمد التفراوتي

نظمت جامعة الأخوين والمعهد الدولي للمياه، معهد ستوكهولم الدولي للمياه (SIWI)، بمدينة إفران، مؤخرا، ورشة عمل تدريبية لتعزيز دور المجتمع المدني والإعلام في مجال النزاهة في قطاع المياه.
وتندرج الورشة في سياق برنامج بناء القدرات في مجال النزاهة في إدارة الموارد المائية. كما تعد الاولى ضمن سلسلة من ورشات العمل التدريبية والتوعوية المبرمجة لمختلف القطاعات المعنية في المغرب.
وينشد هذا البرامج تعزيز الحكامة وتقييم النزاهة في مجال المياه والبلوغ بها إلى أعلى المراتب في المؤسسات. ويدعم معهد ستوكهولم الدولي للمياه (SIWI)، أيضا ورشات عمل مماثلة في كل من فلسطين و لبنان والأردن وتونس.
ويتمحور مفهوم النزاهة في قطاع المياه، أو أي قطاع آخر، على تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة.
كما أن الفساد لا يعني فقط الرشوة المباشرة وغير المباشرة، بل إضافة لها يشمل الغش في تنفيذ المشاريع المائية، والتواطؤ، وغض النظر عنه، والمحسوبية، وسوء استخدام السلطة، وسوء التقدير للأمور الادارية والتشغيلية.
واستند البرنامج التدريبي الذي نشطه الخبيران عبد الغني العسلي عن جامعة الأخوين وعبد الرفيع مرضي عن المكتب الوطني للماء والكهرباء على خمس وحدات استوعب المشاركون تفاصيلها ومفاهيمها بطرق تفاعلية و تشاركية.
حيث تناولوا محاور حوكمة المياه و الفساد في قطاع المياه و التعرف على مخاطر الفساد والشفافية والوصول إلى المعلومات ثم المساءلة.
ويهدف برنامج التدريب تشجيع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والإعلام تحمل مسؤولية تحسين النزاهة في قطاع المياه من خلال بلورة برامج خاصة والتصدي لمخاطر الفساد في هذا القطاع، واستشراف قطاع للمياه أكثر مردودية وعادل.
وأفاد الدكتور أحمد لكروري أن البرنامج يتغيا تعزيز القدرات مختلف الفاعلين لإدارة أفضل للمياه. وأكد على وجوب العمل على الحد من الفاقد وتأهيل البنية التحتية وحوكمة أنظمة قطاع المياه وكذا توفير البيئة السليمة للاستثمار مع تعزيز الشفافية في هذا القطاع الحيوي خصوصا أمام تزايد النمو السكاني وتغير المناخ. ذلك أن المجتمع يلعب دورا مهما في الحد من الفساد وتوفير إمدادات مياه سليمة وآمنة موزعة بطريقة يمكن أن تساعد على تلبية جميع الاحتياجات.
ووفق مقاربة تشاركية وبتأطير الخبيرين عبد الغني العسلي وعبد الرفيع مرضي ومن خلال ورشات موضوعاتية تستنبط الأفكار والرؤى خلص المشاركون إلى إثارة وتحديد مجمل المفاهيم والمعارف والتصورات.

حوكمة المياه

وتناول المشاركون في سياق حوكمة المياه مبادئ سياسة تدبير المياه في المغرب والإدارة المتكاملة للموارد المائية، ومقاربة تحقيق التوازن بين الطلب المتزايد والعرض المنخفض على المياه، وكذا العوامل ومبادئ الإدارة الجيدة للمياه. ثم السياق التاريخي لظهور الإدارة المتكاملة للموارد المائية (GIRE) والتي يعود تاريخها إلى الفترة التي أعقبت قمة الأرض سنتي 1992 و2002، والتي كانت مستوحاة من قبل برنامج الاستدامة (لا سيما تقرير برونتلاند 1987)، وأضيفت في مبادئ قمة "دبلن" في عام 1992.
وتحدث المشاركون عن كون التدبير المندمج للموارد المائية هو تدبير شامل للمياه مع الأخذ بعين الاعتبار جميع أبعاد المتمثلة في دورة المياه بأكملها وجميع القطاعات ثم النطاقات المكانية والزمانية. ذلك أن الإدارة المتكاملة للموارد المائية تعزز الأطر لتنفيذ حوكمة المياه وتشجيع اتخاذ قرارات أفضل هذا فضلا عن قانون المياه من خلال تشريعات ومؤسسات تخلق توقعات قابلة للتنفيذ من الناحية القانونية.

الفساد في قطاع المياه

وعمل المشاركون على تحديد المفاهيم وأسباب الفساد في قطاع المياه ثم تحديد مجالاته وتقييم التكاليف وتأثير الفساد ثم فهم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للفساد. وتدارس المشاركون كون الفساد إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب وأن الفساد "لا يؤدي بالضرورة إلى انتهاكات للقانون"، وبالتالي لا بد من "معالجة هذه المشكلة من خلال نهج ثقافي". لأن ارتكاب فعل الفساد هو أن يذهب ضد ما يتوقع المجتمع للشخص من حيث السلوك المناسب.
وعالج المشاركون أثر الفساد في قطاع المياه من حيث الكفاءة الاقتصادية، حيث يعد الماء مدخلا مهما للعديد من القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة والثروة السمكية والصناعة والنقل والسياحة، إذ أن الفساد يمكن أن يشوه خصوصية الماء الأكثر إنتاجية بين الاستخدامات المختلفة المذكورة. هذا فضلا عن تأثير الفساد على قطاع الماء من حيث العدالة الاجتماعية، والتماسك والحد من الفقر.

تحديد مخاطر الفساد

وبخصوص تحديد مخاطر الفساد ذكر المشاركون مختلف سبل تطوير الخبرات العملية لاستخدام أدوات تقييم المخاطر للفساد. وتناقشوا حول مجال تنفيذ تدابير الوقاية التي تعد الأسهل بكثير وأكثر ربحية من خلال تعزيز جهود التصحيح. كما تمت دراسة عملية التشخيص وتصميم الحلول المتصلة التي تخفف من أثر الفساد وتجعل وتتعقب فعالية التدخلات والمخططات المنفذة المستهدفة. من هنا يستوجب تعزيز النزاهة كإجراء وقائي لسد فرص حصول الفساد.

الشفافية والولوج إلى المعلومة والمساءلة

أما الشفافية في قطاع المياه فتتجلى، حسب المشاركين، في كونها مجموع وسائل تسهيل وصول المواطنين إلى المعلومات وفهم آليات صنع القرار، ناهيك عن الحد من مخاطر الفساد في المشتريات من خلال اتفاقات بين العميل والمالك ومقدمي العروض، للحصول على عقود محددة ملزمة. وتنطوي النزاهة على ضرورة امتناع اتخاذ مقدمي العروض والمقاولين والموردين ومقدمي الخدمات عن الفساد، وضمان خلو عملية جميع طلب العروض من رشوة. وأكد المشاركون خلال الورشة على كون كل شخص في المؤسسة معرض للمساءلة الشفافة والعلنية.

البيضاويون يرفعون شعار «جميعا إلى الحديقة»

احتضنت الدار البيضاء يوم السبت الماضي تظاهرة ترفيهية نظمتها جمعية (كلوبل شايبر) لفائدة الأسر البيضاوية تحت عنوان «جميعا إلى الحديقة».
وعبر المنظمون لهذا الحدث الاجتماعي والترفيهي، عن طموحهم إلى جمع أسر المدينة في يوم من المرح والأنشطة المجانية بحديقة الجامعة العربية، التي تعتبر من أكبر المساحات الخضراء بالعاصمة الاقتصادية للمملكة، متوخين بذلك تنمية هذه «الرئة الخضراء»، وتحسيس الساكنة بضرورة المحافظة عليها.
كما تندرج هذه المبادرة، التي نظمت بشراكة مع ولاية جهة الدار البيضاء الكبرى و(الدار البيضاء للتهيئة)، ضمن برنامج إعادة هيكلة وتأهيل الحديقة الذي أطلقته السلطات المحلية، إذ من المنتظر أن تنطلق أشغال إعادة التأهيل بحلول شهر شتنبر من العام الجاري.
وتضمن برنامج هذه التظاهرة، التي أطرها عدد كبير من المتطوعين تولوا مهمة توجيه المشاركين، أنشطة ترفيهية لفائدة الأطفال (مكتبة متجولة، ودمى عملاقة، وسباقات)، وعروضا موسيقية ومسرحية، ومعرضا مؤقتا لصور فابريس فريني، وسينما الهواء الطلق.
وتجدر الإشارة إلى أن فرع جمعية (كلوبل شاربل) تأسس سنة 2013 بناء على مبادرة المنتدى الاقتصادي العالمي، ويضم شبابا متطوعين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و30 سنة.
ويسعى الفرع، الذي يضم 15 عضوا، إلى المساهمة في تنظيم العمل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتعليمي، وتعزيز التنمية البشرية، وتحسين ظروف العيش لساكنة الدار البيضاء.
ومن أبرز المبادرات التي قام بها هذا الفرع، إعادة تأهيل ثانوية «غلال بن عبد الله» بالنواصر، وخلق شبكة الانترنت المواطنة، وإجراء دراسة استقصائية عن جودة الحياة في الدار البيضاء.

«معا للمحافظة على التنوع البيولوجي بالمنطقة الصحراوية»

يوم دراسي بالداخلة يخلد لليوم العالمي للتنوع البيولوجي

نظمت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، الأسبوع الماضي بمدينة الداخلة، يوما دراسيا تحت شعار "معا للمحافظة على التنوع البيولوجي بالمنطقة الصحراوية"، وذلك تخليدا لليوم العالمي للتنوع البيولوجي.
وتزامن تخليد هذا اليوم العالمي لهذه السنة مع أول عملية لإطلاق 26 غزالا من نوع المهر بالبرية وموائله الطبيعية ببئر كندوز التابع لإقليم أوسرد.
وتكتسي هذه العملية أهمية بالغة على الصعيدين الجهوي والوطني، تثمينا للمجهودات التي تبذلها المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر منذ سنة 2006 في إطار مشروع إعادة تأهيل الوحيش الصحراوي بمحطة الصفية ببئر كندوز.
وبهذه المناسبة، قال الكاتب العام للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، عبد الرحيم هومي، في كلمة الافتتاح، إن التحدي الكبير الذي يجب تجاوزه للمحافظة والتدبير المستدام للتنوع البيولوجي يتجلى في ضمان الانسجام بين الخيارات الاستراتيجية للمحافظة على المنظومات البيئية وتنميتها.
وأضاف هومي أن مثل هذه الاستراتيجية تتطلب تعبئة مكثفة، ومدعمة بشكل مستمر من طرف جميع المتدخلين في إطار منهجية تشاركية وشمولية للنظم البيئية كوحدات متكاملة.
وأعرب عن متمنياته بأن تفضي أشغال هذا اليوم الدراسي إلى "مقترحات عملية تساعدنا على تقوية ما نحن بصدد إنجازه في مجال التدبير وصيانة المجالات الطبيعية"، وبالتالي إرساء تصور مستقبلي متجدد يمكن جميع المتدخلين في القطاع من تكثيف الجهود من أجل إدماج الجميع في قاطرة التنمية المستدامة.
وأكد الكاتب العام للمندوبية، أن المغرب بحكم موقعه الجغرافي وتنوع أوساطه الطبيعية، يعتبر من أهم البلدان التي تزخر بتنوع بيولوجي غني ومتميز، مبرزا في هذا الصدد أن هناك 40 نظاما بيئيا بشكل موطنا لأكثر من 4 آلاف و500 صنف من النباتات و550 صنفا من الحيوانات الفقرية والآلاف من الأصناف اللافقرية.
من جهته، أكد والي الجهة عامل إقليم وادي الذهب، لامين بنعمر، أن تنظيم هذا اليوم الدراسي يأتي لترسيخ المبادئ والقيم التي تم تسطيرها في المعاهدة الدولية حول التنوع البيولوجي سنة 1995 والتي تشمل التزامات الدول الأطراف فيها لإعطاء الأولوية للمحافظة على التنوع البيولوجي عبر تخصيص موارد كافية لهذا الغرض، والقضاء على أسباب اندثاره، مع إيلاء عناية خاصة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية وإدخال الإصلاحات الضرورية في إطار سياسات جديدة على المدى المتوسط والبعيد.

مؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية: لحظة حقيقة بالنسبة للإنسانية

■ محمد رضا برايم (و.م.ع.)

يشكل مؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب-21)، المقرر ما بين 30 نونبر و11 دجنبر 2015، لحظة حاسمة بالنسبة للبشرية جمعاء، التي تواجه أكثر من أي وقت مضى رهان التقليص من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، قصد الحفاظ على كوكب الأرض.
ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا المؤتمر، الذي سيعرف مشاركة 195 بلدا، في التوصل إلى اتفاق شامل ملزم، يمكن من الحد من التغيرات المناخية التي يشهدها القرن الحالي، بالمقارنة مع الحقبة ما قبل الصناعية.
ويبقى الرهان كبيرا بالنسبة للمنتظم الدولي الذي لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق في هذا المجال، على الرغم من إجماعه على أن الوضع البيئي بكوكب الأرض كارثي، غير أن الرهان الاقتصادي ما يزال يفرض نفسه بكل ثقله في اتخاذ قرارات تخص التزامات البلدان في مجال التقليص من انبعاثات الغاز.
وما يزال فشل المؤتمرات السابقة حول التغيرات المناخية (كيوطو، وكوبنهاغن...) حاضرا في الأذهان، ليذكر بالمهمة الجسيمة التي تنتظر فرنسا، وأيضا المغرب، الذي سيحتضن أشغال مؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب22-).
وبحسب نيكولا هيلو، المبعوث الخاص لرئيس الجمهورية الفرنسية حول حماية كوكب الأرض، فإن تقليصا بدرجتين لحرارة الأرض يعني بكل بساطة أنه يتعين على بلدان العالم التخلي عن 70 في المائة من الطاقات الأحفورية.
واعتبر هيلو، الذي استقبل وفدا من الصحافيين المغاربة قام بزيارة إلى باريس من 20 إلى 21 ماي الجاري أنه بعد ستة أشهر من انعقاد مؤتمر كوب21- لا شيء تم الحسم فيه"، موضحا أن الاختلالات المناخية تكلف المجتمع الدولي 400 مليار دولار كل سنة. ورأى أن مؤتمر (كوب21-) يمثل "لحظة حقيقية لمعرفة ما إذا كان المنتظم الدولي قادرا على إعطاء معنى جديدا للتقدم".
وما يزال هيلو المسؤول المكلف بالإعداد لهذا المؤتمر الكوني "غير متفائل" بخصوص التوصل إلى اتفاق شامل ملزم بباريس، معتبرا، مع ذلك، أن عالما جديدا ممكن وأن بلدان العالم، التي توجد في مفترق الطرق في مجال البيئة، أمام "خيار تدوين تاريخ العالم أو الخضوع له".
وأكد المبعوث الخاص لرئيس الجمهورية الفرنسية حول حماية كوكب الأرض أنه "إذا كان هناك فشل في باريس، فسنكون خاسرين جميعا"، معتبرا أن نجاح مؤتمر باريس يمر أيضا عبر اتفاق حول آليات تمويل جهود مكافحة الاحتباس الحراري، والتي ستمكن من مساعدة البلدان، الأكثر هشاشة المتأثرة بالتغيرات المناخية، من التلاؤم معها.
وشدد هيلو في هذا الإطار على أهمية الصندوق الأخضر للمناخ، الذي من المنتظر أن يتم تزويده ب100 مليار دولار في أفق 2020، وهي المبالغ التي يتعين تخصيصها للملاءمة، أو للحد من انعكاسات التغيرات المناخية.
ويرى هيلو أن "هذه المبالغ ليست زهيدة، ولكنها غير مبالغ فيها، إذا علمنا أن 650 مليار دولار تمنح كل سنة للطاقات الأحفورية من حيث الدعم أو الاعفاء الضريبي"، مؤكدا أنه إذا كان مؤتمر باريس سيكون مؤتمر الالتزامات، فإن مؤتمر (كوب-22) بالمغرب سيكون مؤتمر تنفيذ هذه الالتزامات، خاصة تلك المسطرة على المدى القصير.
وأشاد في هذا الإطار بالمبادرات والبرامج التي تم إطلاقها بالمغرب والتي تعكس إرادة المملكة للانخراط بشكل جدي في جهود التقليص من الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري على الصعيد العالمي، خاصة من خلال مخططاته الطموحة التي تم إطلاقها في مجالي الطاقة الشمسية والريحية.
وسيجمع المؤتمر الـ21 للدول الأطراف في الاتفاقية - الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب21-) حوالي 40 ألف مشارك ومندوبين يمثلون كل بلد، وملاحظين وأعضاء من المجتمع المدني .
ويتعلق الرهان الرئيسي للمؤتمر في التوصل، لأول مرة، إلى اتفاق شامل وملزم يمكن من مكافحة الاختلالات المناخية بنجاعة والدفع وتسريع الانتقال نحو مجتمعات واقتصادات صامدة ولا تبالغ في انبعاثات الكاربون.
ولذلك، ينبغي أن يعالج الاتفاق المقبل، بشكل متوازن، الحد من انبعاثات الغاز المسبب في الاحتباس الحراري وتلاؤم المجتمعات مع الاختلالات المناخية الموجودة أصلا. كما ينبغي أن تأخذ هذه الجهود حاجيات وقدرات كل بلد.
وينتظر أن يدخل الاتفاق المرتقب التوصل إليه في باريس، حيز التنفيذ اعتبارا من سنة 2020 وأن يكون مستداما للسماح بانتقال على المدى البعيد.